

بحث كون أصول الفقه أربعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعلى منزلة المؤمنين بكريم خطابه رفع درجة العالمين بعاني كتابه وخص المستنبيين منهم بمزيد الإصابة وثوابه والصلوة على النبي وأصحابه والسلام على أبي حنيفة وأحبابه وبعد فإن أصول الفقه أربعة كتاب الله تعالى وسنة رسوله وإجماع الأمة والقياس فلا بد من البحث في كل واحد من هذه الأقسام ليعلم بذلك طريق تخرج الأحكام
البحث الأول في كتاب الله تعالى

فصل في الخاص والعام 1

فالخاص لفظ وضع لمعنى معلوم أو لمسمى معلوم على الأفراد كقولنا في تخصيص الفرد زيد وفي تخصيص النوع رجل وفي تخصيص الجنس إنسان
بحث العام والخاص 1

والعام كل لفظ ينتظم جمعا من الأفراد

إمّا لفظا كقولنا مسلمون ومشركون وإمّا معنى كقولنا من وما

وحكم الخاص من الكتاب وجوب العمل به لا محالة فإن قابله خبر الواحد أو القياس فإن أمكن الجمع بينهما بدون تغيير في حكم الخاص يعمل بهما وإلا يعمل بالكتاب ويترك ما يقابله مثاله في قوله تعالى {يَتَرَبَّصْنَ أَنْفُسُهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} فإن لفظة الثلاثة خاص في تعريف عدد معلوم فيجب العمل به

ولو حمل الإقراء على الاطهار كما ذهب إليه الشافعي باعتبار أن الظاهر مذكر دون الحيض وقد ورد الكتاب في الجمع بلفظ التأنيث دل على أن جمع المذكر وهو الظاهر لزم ترك العمل بهذا الخاص لأن من حمله على الظاهر لا يوجب ثلاثة أطهار بل طهرين وبعض الثالث وهو الذي وقع فيه الطلاق فيخرج على هذا حكم الرجعة في الحبضة الثالثة وزواله وتصحیح نكاح الغير وإبطاله وحكم الحبس والإطلاق والمسكن والإنفاق والخلع والطلاق وتزوج الزوج بأختها وأربع سواها وأحكام الميراث مع كثرة تعدادها وكذلك قوله تعالى

بحث تقسيم العام إلى قسمين 2 2

قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم {خاص في التقدير الشرعي فلا يترك العمل به باعتبار أنه عقد مالي فيعتبر بالعقود المالية فيكون {تقدير المال فيه موكولا إلى رأي الزوجين كما ذكره الشافعي وفرع على هذا أن التخلي لنفل العباداة أفضل من الاشتغال بالنكاح وأباح إبطاله بالطلاق كيف ما شاء الزوج من جمع وتفريق وأباح إرسال الثلاث جملة واحدة وجعل عقد النكاح قابلا للفسخ بالخلع وكذلك قوله تعالى {حتى تنكح زوجا غيره} خاص في وجود النكاح من المراجعة فلا يترك العمل به بما روي عن النبي عليه السلام

أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل ويتفرع منه الخلاف في حل الوطء ولزوم البهر والنفقة والسكنى وقوع الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلاث على ما ذهب إليه قدماء أصحابه بخلاف ما اختاره المتأخرون منهم

وأما العام فنوعان عام خص عنه البعض وعام لم يخص عنه شيء فهو بمنزلة الخاص في حق لزوم العمل به لا محالة وعلى هذا قلنا إذا قطع يد السارق بعد ما هلك المسروق عنده لا يجب عليه الضمان لأن القطع جزاء جميع ما اكتسبه

بحث عموم كلمة ما 3

إن كلمة مَا عَامَّةً تَتَنَاوَلُ جَمِيعَ مَا وَجَدَ مِنَ السَّارِقِ وَبِتَقْدِيرِ إِيْجَابِ الضَّمَانِ يَكُونُ الْجَزَاءُ هُوَ الْمَجْبُوعُ وَلَا يَتْرَكَ الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْغَضَبِ وَالِدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ مَا عَامَّةً مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا قَالَ الْمَوْلَى لِجَارِيَتِهِ إِنْ كَانَ مَا فِي بَطْنِكَ غُلَامًا فَأَنْتِ حُرَّةٌ فَلَدْتَ غُلَامًا وَجَارِيَّةٌ لَا تَعْتَقُ وَبِمِثْلِهِ نَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ } فَإِنَّهُ عَامٌّ فِي جَمِيعِ مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ وَمِنْ صُرُورِهِ عَدَمُ تَوَقُّفِ الْجَوَازِ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَجَاءَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ قَالَ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَعَمَلُنَا بِهِمَا عَلَى وَجْهِ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ حُكْمُ الْكِتَابِ بِأَنْ نَحْمِلَ الْخَبَرَ عَلَى نَفْيِ الْكَمَالِ حَتَّى يَكُونَ مُطْلَقَ الْقِرَاءَةِ فَرَضًا بِحُكْمِ الْكِتَابِ وَقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَاجِبَةً بِحُكْمِ الْخَبَرِ وَقُلْنَا كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ يَذْكُرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ } أَنَّهُ يُوجِبُ حُرْمَةَ مَثْرُوكِ التَّسْبِيحَةِ عَامِدًا وَجَاءَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ عَنْ مَثْرُوكِ التَّسْبِيحَةِ عَامِدًا فَقَالَ كُلُّهُ فَإِنْ تَسْبِيحَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَلْبِ كُلِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ فَلَا يُسْكَنُ التَّوْفِيقُ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ الْحَلُّ بِتَرْكِهَا عَامِدًا لَثَبَتَ الْحَلُّ بِتَرْكِهَا نَاسِيًا) فَحِينَئِذٍ يَرْتَفِعُ حُكْمُ الْكِتَابِ فَيَتْرَكَ الْخَبَرَ

بِحُكْمِ الْعَامِ الْمَخْصُوصِ مِنْهُ الْبَعْضُ 14

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَأَمْهَاتُكُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ } يَقْتَضِي بِعُمُومِهِ حُرْمَةَ نِكَاحِ الْمُرْضَعَةِ وَقَدْ جَاءَ فِي الْخَبَرِ لَا تَحْرُمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمِصْتَانُ وَلَا الْإِمْلَاجَةُ وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ فَلَمْ يُسْكَنِ التَّوْفِيقُ بَيْنَهُمَا فَيَتْرَكَ الْخَبَرَ وَأَمَّا الْعَامُّ الَّذِي خَصَّ عِنْدَ الْبَعْضِ فَحُكْمُهُ أَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ فِي الْبَاقِي مَعَ الْإِحْتِمَالِ فَإِذَا أَقَامَ الدَّلِيلُ عَلَى تَخْصِيصِ الْبَاقِي يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ أَوْ الْقِيَاسِ إِلَى أَنْ يَبْقَى الثُّلُثُ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَخْصَصَ الَّذِي أَخْرَجَ الْبَعْضَ عَنِ الْجُمْلَةِ لَوْ أَخْرَجَ بَعْضًا مِنْهُ لَا يَثْبُتُ الْإِحْتِمَالُ فِي كُلِّ فَرْدٍ مُعَيَّنٍ فَجَازَ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا تَحْتَ حُكْمِ الْعَامِّ وَجَازَ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا تَحْتَ دَلِيلِ الْخُصُوصِ فَاسْتَوْسَى الطَّرَفَانِ فِي حَقِّ الْمُعَيَّنِ فَإِذَا أَقَامَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا دَخَلَ تَحْتَ دَلِيلِ الْخُصُوصِ تَرَجَّحَ جَانِبُ نَخْصِيصِهِ وَإِنْ كَانَ الْمَخْصَصُ أَخْرَجَ بَعْضًا مَعْلُومًا عَنِ الْجُمْلَةِ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا بَعْلَةً مَوْجُودَةً فِي هَذَا الْفَرْدِ الْمُعَيَّنِ فَإِذَا أَقَامَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى وَجُودِ تِلْكَ الْعِلَّةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْفَرْدِ الْمُعَيَّنِ تَرَجَّحَ جِهَةٌ تَخْصِيصِهِ فَيُعْمَلُ بِهِ مَعَ وَجُودِ الْإِحْتِمَالِ

الفصل الثاني في المطلق والمعيّد

بحث المطلق إذا أمكن العمل به لا يجوز الزيادة عليه 2 / 1

ذهب أصحابنا إلى أن المطلق من كتاب الله تعالى إذا أمكن العمل بإطلاقه فالزيادة عليه بخبر الواحد والقياس لا يجوز مثاله في قوله تعالى { فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ } فإلزامه هو الغسل على الإطلاق فلا يُزَادُ عَلَيْهِ شَرْطُ النِّيَّةِ وَالتَّزْتِيبِ وَالمَوَالَاةِ وَالتَّسْبِيحَةِ بِالْخَبَرِ وَلَكِنْ يُعْمَلُ بِالْخَبَرِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ حُكْمُ الْكِتَابِ فَيُقَالُ الْغُسْلُ الْمُطْلَقُ فَرَضٌ بِحُكْمِ الْكِتَابِ وَالنِّيَّةُ سُنَّةٌ بِحُكْمِ الْخَبَرِ وَكَذَلِكَ قُلْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ } إِنْ الْكِتَابُ جَعَلَ جُلْدَ الْمِائَةِ حَدًا لِلزَّانِي فَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ التَّغْرِيبُ حَدًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَالتَّغْرِيبُ عَامٌّ)

بل يُعْمَلُ بِالْخَبَرِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ حُكْمُ الْكِتَابِ فَيَكُونُ الْجُلْدُ حَدًا شَرْعِيًّا بِحُكْمِ الْكِتَابِ وَالتَّغْرِيبُ مَشْرُوعًا سِيَاسَةً بِحُكْمِ الْخَبَرِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ } مُطْلَقٌ فِي مُسَمَّى الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ فَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ شَرْطُ النُّوْضِ بِالْخَبَرِ بَلْ يُعْمَلُ بِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ حُكْمُ الْكِتَابِ بِأَنْ يَكُونَ مُطْلَقَ الطَّوَافِ فَرَضًا بِحُكْمِ الْكِتَابِ وَالنُّوْضُ وَاجِبًا بِحُكْمِ الْخَبَرِ فَيَجِبُ النُّقْصَانُ لِلزَّمْرِ بِتَرْكِ النُّوْضِ { الْوَاجِبُ بِالذَّمِّ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ }

بحث جواز التوضي بقاء الرغفران وأمثاله 2 / 2

مُطلق في مُسَمَّى الرُّكُوع فَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ شَرْطُ التَّعْدِيلِ بِحُكْمِ الْخَبَرِ وَلَكِنْ يَعْمَلُ بِالْخَبَرِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ حُكْمُ الْكِتَابِ
فَيَكُونُ مُطْلَقَ الرُّكُوعِ فَرْضًا بِحُكْمِ الْكِتَابِ
وَالْتَّعْدِيلِ وَاجِبًا بِحُكْمِ الْخَبَرِ وَعَلَى هَذَا قُلْنَا

يجوز التوضي بِمَاءِ الرِّغْفَرَانِ وَبِكُلِّ مَاءٍ خَالِطِهِ شَيْءٌ ظَاهِرٌ فَغَيْرُ أَحَدٍ أَوْ صَافٍ لِأَنَّ شَرْطَ الْمَصِيرِ إِلَى التَّيَبُّمِ عَدَمُ مُطْلَقِ الْمَاءِ وَهَذَا قَدْ بَقِيَ مَاءٌ
مُطْلَقًا فَإِنْ قِيدَ الْإِضَافَةُ مَا أَزَالَ عَنْهُ اسْمُ الْمَاءِ بَلْ قَرَّرَهُ فَيَدْخُلُ تَحْتَ حُكْمِ مُطْلَقِ الْمَاءِ وَكَانَ شَرْطُ بَقَائِهِ عَلَى صِفَةِ الْمَنْزِلِ مِنَ السَّمَاءِ قَيْدًا
لهَذَا الْمُطْلَقِ وَبِهِ يَخْرُجُ حُكْمُ مَاءِ الرِّغْفَرَانِ وَالصَّابُونَ وَالْأَشْنَانُ وَأَمْثَالُهُ وَخَرَجَ عَنْ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الْمَاءُ النَّجَسُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَكِنْ يُرِيدُ
لِيُطَهَّرَكُمْ} وَالتَّجَسُّسُ لَا يُفِيدُ الطَّهَّارَةَ وَبِهَذِهِ الْإِشَارَةُ عِلْمٌ أَنَّ الْحَدَثَ شَرْطُ لَوْجُوبِ الْوُضُوءِ فَإِنْ تَحْصِيلُ الطَّهَّارَةِ بِدُونِ وجودِ الْحَدَثِ مُحَالٌ
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَطْأُ إِذَا جَامَعَ امْرَأَتَهُ فِي خِلَالِ الْإِطْعَامِ لَا يَسْتَأْنَفُ الْإِطْعَامَ لِأَنَّ الْكِتَابَ مُطْلَقٌ فِي حَقِّ الْإِطْعَامِ فَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ
شَرْطُ عَدَمِ الْمَسِيسِ بِالْقِيَاسِ عَلَى الصُّومِ بَلِ الْمُطْلَقُ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ وَالْمَقِيدُ عَلَى تَقْيِيدِهِ
وَكَذَلِكَ قُلْنَا الرِّقَبَةُ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالْيَبِينُ مُطْلَقَةٌ فَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ شِلَاطُ الْإِيمَانِ بِالْقِيَاسِ عَلَى كَفَّارَةِ الْقَتْلِ
بِحَثِّ الْمُشْتَرِكِ وَالْمُؤُولِ

إِنْ قِيلَ أَنَّ الْكِتَابَ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ يُوجِبُ مَسْحَ مُطْلَقِ الْبَعْضِ وَقَدْ قِيدَ تَبَوُّهُ بِمُقَدَّارِ النَّاصِبَةِ بِالْخَبَرِ وَالْكِتَابُ مُطْلَقٌ فِي انْتِهَاءِ الْحُرْمَةِ الْغَلِيظَةِ
بِالنِّكَاحِ وَقَدْ قِيدَ تَبَوُّهُ بِالْدُّخُولِ بِحَدِيثِ امْرَأَةِ رِفَاعَةَ
قُلْنَا إِنْ الْكِتَابُ لَيْسَ بِمُطْلَقٍ فِي بَابِ الْمَسْحِ فَإِنَّ حُكْمَ الْمُطْلَقِ أَنْ يَكُونَ الْآيَةُ بِأَيِّ فَرْدٍ كَانَ آتِيًا بِالْمَأْمُورِ بِهِ وَالْآيَةُ بِأَيِّ بَعْضٍ كَانَ هَهُنَا لَيْسَ بَأْتٍ
بِالْمَأْمُورِ بِهِ فَإِنَّهُ لَوْ مَسَحَ عَلَى النِّصْفِ أَوْ عَلَى الثَّلَاثِينَ لَا يَكُونُ الْكُلُّ فَرْضًا وَبِهِ فَارَقَ الْمُطْلَقُ الْمُجْمَلُ
وَأَمَّا قَيْدُ الدُّخُولِ فَقَدْ قَالَ الْبَعْضُ أَنَّ النِّكَاحَ فِي النَّصِّ حَمْلٌ عَلَى الْوَطْءِ إِذَا الْعَقْدُ مُسْتَفَادٌ مِنْ لَفْظِ الرُّوْجِ وَبِهَذَا يُزُولُ السُّؤَالُ
وَقَالَ الْبَعْضُ قَيْدُ الدُّخُولِ ثَبَتَ الْخَبَرُ وَجَعَلُوهُ مِنَ الْمَشَاهِيرِ فَلَا يُلْزَمُهُمْ تَقْيِيدُ الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ
الْفَصْلُ الثَّلَاثُ فَصْلُ فِي الْمُشْتَرِكِ وَالْمُؤُولِ

الْمُشْتَرِكُ مَا وَضَعَ لِمَعْنِيَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ أَوْ لِمَعْنٍ مُخْتَلَفَةٍ الْحَقَائِقُ مِثَالُهُ قَوْلُنَا جَارِيَةٌ فَإِنَّهَا تَتَنَاوَلُ الْأُمَّةَ وَالسَّفِينَةَ وَالْمُشْتَرِكِي فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ
قَابِلَ عَقْدِ الْبَيْعِ وَكُوكِبِ السَّمَاءِ
وَقَوْلُنَا بَيْنٌ فَإِنْ يَحْتَمِلُ الْبَيْنُ وَالْبَيَانُ وَحُكْمُ الْمُشْتَرِكِ أَنَّهُ إِذَا تَعَيَّنَ الْوَحْدُ مَرَادٍ بِهِ
سَقَطَ اعْتِبَارُ إِرَادَةِ غَيْرِهِ وَلِهَذَا أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنَّ لَفْظَ الْقُرُوءِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَحْضُولٌ مِمَّا عَلَى الْحَيْضِ كَمَا هُوَ
مَذْهُبُنَا أَوْ عَلَى الظُّهْرِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ
وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِذَا أَوْصَى لِمَوَالِي بَنِي فَلَانَ وَلِبَنِي فَلَانَ مَوَالٍ مِنْ أَعْلَى وَمَوَالٍ مِنْ أَسْفَلِ فَمَاتَ بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ فِي حَقِّ الْفَرِيقَيْنِ لَا سِتِحَالَةَ الْجَمْعِ
بَيْنَهُمَا وَعَدَمُ الرَّجْحَانِ
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا قَالَ لَزَوْجَتَهُ أَنْتَ عَلَيَّ مِثْلُ أُجْيٍ لَا يَكُونُ مَظَاهِرًا إِلَّا أَنَّ اللَّفْظَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْكِرَامَةِ وَالْحُرْمَةِ فَلَا يَتَرَجَّحُ جِهَةٌ الْحُرْمَةُ إِلَّا
بِالنِّيَّةِ

وَعَلَى هَذَا قُلْنَا لَا يَجِبُ النُّظِيرُ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَجَزَاءُ مِثْلٍ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ} لِأَنَّ الْمِثْلَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْمِثْلِ صُورَةً وَبَيْنَ الْمِثْلِ
مَعْنًى وَهُوَ الْقِيَمَةُ وَقَدْ أُريدَ الْمِثْلُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بِهَذَا النَّصِّ فِي قَتْلِ إِذَا لَا عُمُومَ لِلْمِشْتَرِكِ أَصْلًا فَيَسْقُطُ اعْتِبَارُ الصُّورَةِ لَا سِتِحَالَةَ الْجَمْعِ
ثُمَّ إِذَا تَرَجَّحَ بَعْضُ وُجُوهِ الْمُشْتَرِكِ بِالْغَالِبِ الرَّأْيِ يَصِيرُ مَوْلًا وَحُكْمُ الْمَوَالِ وَجِبَ الْعَمَلُ بِهِ مَعَ اخْتِمَالِ الْخَطَأِ وَمِثَالُهُ فِي الْحَكَمِيَّاتِ مَا قُلْنَا إِذَا
أُطْلِقَ الثَّمَنُ وَمِثَالُهُ فِي الْحَكَمِيَّاتِ مَا قُلْنَا إِذَا أُطْلِقَ فِي الْبَيْعِ كَانَ عَلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَيْدِ وَذَلِكَ بِطَرِيقِ التَّأْوِيلِ
وَلَوْ كَانَتْ التُّقُودُ مُخْتَلَفَةً فَسَدَ الْبَيْعُ لَهَا ذِكْرُنَا وَحَمْلُ الْإِقْرَاءِ عَلَى الْحَيْضِ

بحث الحقيقة والمجاز

حمل التَّكاح في الآية على الوطء وحمل الكِنَايَات حال مذاكرة الطَّلَاق على الطَّلَاق من هذا القَبِيل وعلى هذا قُلْنَا الذين المَانِع من الرُّكَاة

يصرف إلى أيسر المَالَيْنِ قَضَاءَ للذين

فرع مُحَمَّد على هذا فَقَالَ إِذَا تزوج امرأة على نِصَاب وله نِصَاب من الغنم ونِصَاب من الدَّرَاهِم يصرف الدين إلى الدَّرَاهِم حَتَّى لو حال عَلَيْهَا الحول تجب الرُّكَاة عِنْدَهُ فِي نِصَاب الغنم وَلَا تجب فِي الدَّرَاهِم ولو ترجح بعض وجوه الْمُشْتَرَك بِبَيَان من قبل الْمُتَكَلِّم كَانَ مُفَسِّرًا وَحَكَمَهُ أَنَّهُ يجب الْعَمَل بِهِ يَقِينًا

ومثاله إِذَا قَالَ لِفُلَان عَليَّ عَشْرَةُ دَرَاهِم من نقد بخاري فَقَوْلُهُ من نقد بخاري تَفْسِير لَهُ فلو لَا ذَلِكَ لَكَانَ منصرفًا إِلَى غَالِبِ نقد البَكْد بِطَرِيق التَّأْوِيل فيترجح الْمُفَسِّر فَلَا يجب نقد البَكْد

الفصل الرَّابِع فصل فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَاز

كل لفظ وَضَعَهُ وَاضِعُ اللَّغَةِ بِإِزاء شَيْءٍ فَهُوَ حَقِيقَةٌ لَهُ وَلَوْ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِهِ يَكُونُ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً

ثُمَّ الْحَقِيقَةُ مَعَ الْمَجَاز لَا يَجْتَبِعَانِ ارادة من لفظ واحد فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَلِهَذَا قُلْنَا لِمَا أُرِيدَ مَا يَدْخُلُ فِي الصَّاع بقوله عَلَيْهِ السَّلَام

لَا تَبِيعُوا الدَّرَاهِمَ بِالذَّرَاهِمِينَ وَلَا الصَّاعَ بِالصَّاعِينَ) وَسَقَطَ اعْتِبَارُ نَفْسِ الصَّاعِ حَتَّى جَازَ بَيْعُ الْوَاحِدِ مِنْهُ بِالْاِثْنَيْنِ

وَلِمَا أُرِيدَ الْوَقَاعُ مِنْ آيَةِ الْمَلَأَ مَسَةً سَقَطَ اعْتِبَارُ ارادة الْمَسِ بِالْيَدِ

ثُمَّ الْحَقِيقَةُ مَعَ الْمَجَاز لَا يَجْتَبِعَانِ ارادة من لفظ واحد فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَلِهَذَا قُلْنَا لِمَا أُرِيدَ مَا يَدْخُلُ فِي الصَّاع بقوله عَلَيْهِ السَّلَام

لَا تَبِيعُوا الدَّرَاهِمَ بِالذَّرَاهِمِينَ وَلَا الصَّاعَ بِالصَّاعِينَ) وَسَقَطَ اعْتِبَارُ نَفْسِ الصَّاعِ حَتَّى جَازَ بَيْعُ الْوَاحِدِ مِنْهُ بِالْاِثْنَيْنِ

وَلِمَا أُرِيدَ الْوَقَاعُ مِنْ آيَةِ الْمَلَأَ مَسَةً سَقَطَ اعْتِبَارُ ارادة الْمَسِ بِالْيَدِ

الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَاز

قَالَ مُحَمَّدٌ إِذَا وَصَّى لِمَوْلَاهُ وَلَهُ مَوَالٍ أَعْتَقَهُمْ وَلِمَوْلَاهُ مَوَالٍ أَعْتَقَهُمْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِمَوْلَاهُ دُونَ مَوَالِي مَوْلَاهُ

وَفِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ لَوْ اسْتَأْمَنَ أَهْلُ الْحَرْبِ عَلَى آبَائِهِمْ لَا تَدْخُلُ الْأَجْدَادُ فِي الْأَمَانِ وَلَوْ اسْتَأْمَنُوا عَلَى أُمَهَاتِهِمْ لَا يَثْبُتُ الْأَمَانُ فِي حَقِّ الْجَدَّاتِ

وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِذَا وَصَّى لِأَبْكَارِ بَنِي فُلَانٍ لَا تَدْخُلُ الْمَصَابَةُ بِالْفَجْوَرِ فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ

وَلَوْ أَوْصَى لِبَنِي فُلَانٍ وَلَهُ بَنُونَ وَبَنُونَ بَنِيهِ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِبَنِيهِ دُونَ بَنِي بَنِيهِ

قَالَ أَصْحَابُنَا لَوْ حَلَفَ لَا يَنْكُحُ فُلَانَةٌ وَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْعَقْدِ حَتَّى لَوْ زَانِبَهَا لَا يَخْنَثُ

وَلَكِنْ قَالَ إِذَا حَلَفَ لَا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي دَارِ فُلَانٍ يَخْنَثُ لَوْ دَخَلَهَا حَافِيًا أَوْ مَتْنَعِلًا أَوْ رَاكِبًا وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ دَارَ فُلَانٍ يَخْنَثُ لَوْ كَانَتْ الدَّارُ

مِلْكًا لِفُلَانٍ أَوْ كَانَتْ بِأُجْرَةٍ أَوْ عَادِيَةٍ وَذَلِكَ جَمْعُ بَيْنِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ عَبْدُهُ حَرِيْزُومُ يَقْدُمُ فُلَانٌ فَقَدِمَ فُلَانٌ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا يَخْنَثُ

قُلْنَا وَضَعُ الْقَدَمِ صَارَ مَجَازًا عَنِ الدُّخُولِ بِحُكْمِ الْعُرْفِ وَالِدُّخُولِ لَا يَتَفَاوَتُ فِي الْفَضْلَيْنِ وَدَارُ فُلَانٍ صَارَ مَجَازًا عَنِ دَارِ مَسْكُونَةٍ لَهُ وَذَلِكَ لَا

يَتَفَاوَتُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِلْكًا لَهُ أَوْ كَانَتْ بِأُجْرَةٍ لَهُ

بحث تَفْسِيرِ الْحَقِيقَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ 4 / 1

وَالْيَوْمُ فِي مَسْأَلَةِ الْقُدُومِ عِبَارَةٌ عَنِ مُطْلَقِ الْوَقْتِ لِأَنَّ الْيَوْمَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى فِعْلٍ لَا يَمْتَدُّ يَكُونُ عِبَارَةً عَنِ مُطْلَقِ الْوَقْتِ كَمَا عَرَفْنَا فَكَانَ الْجَنْثُ

بِهَذَا الطَّرِيقِ لَا بِطَرِيقِ الْجَمْعِ بَيْنِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ

ثُمَّ الْحَقِيقَةُ أَنْوَاعُ ثَلَاثَةٌ مُتَعَذِّرَةٌ وَمَهْجُورَةٌ وَمُسْتَعْمَلَةٌ

وَفِي الْقَسَمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ بِالِاتِّفَاقِ

وَنَظِيرُ الْمَتَعَذِّرَةِ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ أَوْ مِنْ هَذِهِ الْقَدْرِ فَإِنَّ أكلَ الشَّجَرَةِ وَالْقَدْرِ مُتَعَذِّرٌ فَيُنْصَرَفُ ذَلِكَ إِلَى ثَمَرَةِ الشَّجَرَةِ وَإِلَى مَا

يَحِلُّ فِي الْقَدْرِ حَتَّى لَوْ أَكَلَ مِنْ عَيْنِ الشَّجَرَةِ أَوْ مِنْ عَيْنِ الْقَدْرِ بِنَوْعٍ تَكْلَفُ لَا يَحْنُثُ

وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِذَا حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذِهِ الْبَيْرِ يَنْصَرَفُ ذَلِكَ إِلَى الْإِغْتِرَافِ حَتَّى لَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ لَوْ كَرَعَ بِنَوْعٍ تَكْلَفُ لَا يَحْنُثُ بِالِاتِّفَاقِ

وَنَظِيرُ الْمَهْجُورَةِ لَوْ حَلَفَ لَا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي دَارِ فُلَانٍ فَإِنَّ إِزَادَةَ وَضْعِ الْقَدَمِ مَهْجُورَةٌ عَادَةً

وَعَلَى هَذَا قُلْنَا التَّوَكُّيلُ بِنَفْسِ الْخُصُومَةِ يَنْصَرَفُ إِلَى مُطْلَقِ جَوَابِ الْخَصْمِ حَتَّى يَسَعُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُجِيبَ بِنَعْمٍ كَمَا يَسَعُهُ أَنْ يُجِيبَ بِلَا لِأَنَّ

التَّوَكُّيلَ بِنَفْسِ الْخُصُومَةِ مَهْجُورٌ شَرْعًا وَعَادَةً

وَلَوْ كَانَتْ الْحَقِيقَةُ مُسْتَعْمَلَةً فَإِنَّ لَهَا مَجَازَ مُتَعَارَفٍ فَالْحَقِيقَةُ أُولَى بِهَا خِلَافَ فَإِنْ كَانَ لَهَا مَجَازٌ مُتَعَارَفٌ

بِحَثِّ كَوْنِ الْمَجَازِ خِلَافًا عَنِ الْحَقِيقَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ 4 / 2

فَالْحَقِيقَةُ أُولَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

وَعِنْدَهُمَا الْعَمَلُ بِعُيُومِ الْمَجَازِ أُولَى مِثَالُهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْجَنْطَةِ يَنْصَرَفُ ذَلِكَ إِلَى عَيْنِهَا عِنْدَهُ حَتَّى لَوْ أَكَلَ مِنَ الْخُبْزِ الْحَاصِلِ مِنْهَا لَا

يَحْنُثُ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا يَنْصَرَفُ إِلَى مَا تَتَضَبَّعُ الْجَنْطَةُ بِطَرِيقِ عُيُومِ الْمَجَازِ فَيَحْنُثُ بِأَكْلِهَا وَبِأَكْلِ الْخُبْزِ الْحَاصِلِ مِنْهَا

وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنَ الْفُرَاتِ يَنْصَرَفُ إِلَى الشَّرْبِ مِنْهَا كَرَعَ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا إِلَى الْمَجَازِ الْمُتَعَارَفِ وَهُوَ شَرِبَ مَائِهَا بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ

ثُمَّ الْمَجَازُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافٌ عَنِ الْحَقِيقَةِ فِي حَقِّ اللَّفْظِ وَعِنْدَهُمَا خِلَافٌ عَنِ الْحَقِيقَةِ فِي حَقِّ الْحُكْمِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ الْحَقِيقَةُ مُمَكِّنَةً فِي نَفْسِهَا

إِلَّا أَنَّهُ امْتَنَعَ الْعَمَلُ بِهَا لِمَانَعِ يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ وَإِلَّا صَارَ الْكَلَامُ لَعُوًا

وَعِنْدَهُ يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْحَقِيقَةُ مُمَكِّنَةً فِي نَفْسِهَا

أَمثالُهُ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ وَهُوَ أَكْبَرُ سِنًا مِنْهُ هَذَا ابْنِي

لَا يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ عِنْدَهُمَا لِاسْتِحَالَةِ الْحَقِيقَةِ

وَعِنْدَهُ يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ حَتَّى يَعْتَقِ الْعَبْدُ

وَعَلَى هَذَا يُخْرَجُ الْحُكْمُ فِي قَوْلِهِ لَهُ عَلِيٌّ أَوْ عَلَى هَذَا الْجِدَارِ وَقَوْلُهُ عَبْدِي أَوْ حِمَارِي حَرٌّ وَلَا يُلْزَمُ عَلَى هَذَا إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ هَذِهِ ابْنَتِي وَلَهَا

نَسَبٌ مَعْرُوفٌ مِنْ غَيْرِهِ حَيْثُ لَا تَحْرَمُ عَلَيْهِ

وَلَا يُجْعَلُ ذَلِكَ مَجَازًا عَنِ الطَّلَاقِ سَوَاءٌ كَانَتْ الْمَرْأَةُ أَصْغَرَ سِنًا مِنْهُ أَوْ كَبَرَى لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَوْ صَحَّ مَعْنَاهُ لَكَانَ مُنَافِيًا لِلنِّكَاحِ فَيَكُونُ مُنَافِيًا

لِحُكْمِهِ هُوَ الطَّلَاقُ وَلَا اسْتِعَارَةٌ مَعَ وَجُودِ التَّنَافِي

بِخِلَافِ قَوْلِهِ هَذَا ابْنِي فَإِنَّ الْبُنُوَّةَ لَا تَنَافِي تَبُوتِ الْمَلِكِ لِلْأَبِ بَلْ يَثْبُتُ الْمَلِكُ لَهُ ثُمَّ يَعْتَقُ عَلَيْهِ

الْفُضْلُ الْخَامِسُ فَصَلٌ فِي تَغْرِيفِ طَرِيقِ الْإِسْتِعَارَةِ

اعْلَمْ أَنَّ الْإِسْتِعَارَةَ فِي أَحْكَامِ الشَّعْرِ مَطْرَدَةٌ بِطَرِيقَيْنِ

أَحَدُهُمَا لَوْجُودِ الْإِتِّصَالِ بَيْنِ الْعِلَّةِ وَالْحُكْمِ

وَالثَّانِي لَوْجُودِ الْإِتِّصَالِ بَيْنِ السَّبَبِ وَالْمَحْضِ وَالْحُكْمِ

فَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا يُوجِبُ صِحَّةَ الْإِسْتِعَارَةِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ

وَالثَّانِي يُوجِبُ صِحَّتَهَا مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ وَهُوَ اسْتِعَارَةُ الْأَصْلِ لِلْفَرْعِ

مِثَالُ الْأَوَّلِ فِيمَا إِذَا قَالَ إِنْ مَلَكَتْ عَبْدًا فَهُوَ حَرٌّ فَمَلَكَ نِصْفَ الْعَبْدِ فَبَاعَهُ ثُمَّ مَلَكَ النُّصْفَ الْآخَرَ لَمْ يَعْتَقِ إِذْ لَمْ يَجْتَمِعْ فِي مَلَكَهِ كُلِّ الْعَبْدِ

وَلَوْ قَالَ إِنْ اشْتَرَيْت عَبْدًا فَهُوَ حَرٌّ فَاشْتَرَيْ نِصْفَ الْعَبْدِ فَبَاعَهُ ثُمَّ

اشْتَرَى النِّصْفَ الْآخَرَ عَتَقَ النِّصْفَ الثَّانِي

وَلَوْ عَنِ بِلَيْكِ الشَّرَاءِ أَوْ بِالشَّرَاءِ الْمَلِكِ صَحَّتْ نِيَّتُهُ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ لِأَنَّ الشَّرَاءَ عِلَّةُ الْمَلِكِ وَالْمَلِكُ حَكَمَهُ فَعَمِتِ الْإِسْتِعَارَةُ بَيْنَ الْعِلَّةِ

وَالْمَعْلُولِ مِنَ الظَّرْفَيْنِ

إِلَّا إِنْهُ فِيهِمَا يَكُونُ تَخْفِيفًا فِي حَقِّهِ لَا يَصْدُقُ فِي حَقِّ الْقَضَاءِ خَاصَّةً لِمَعْنَى التُّهْمَةِ لَا لِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِسْتِعَارَةِ

وَمِثَالُ الثَّانِي إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ حَرَّرْتُكَ وَنَوَى بِهِ الطَّلَاقَ يَصَحُّ لِأَنَّ التَّخْرِيرَ بِحَقِيقَتِهِ يُوجِبُ زَوَالَ مَلِكِ الْبُطْحِ بِوَاسِطَةِ زَوَالِ مَلِكِ الرِّقْبَةِ فَكَانَ

سَبَبًا مَحْضًا لَزَوَالِ مَلِكِ الْمُتْنَعَةِ فَجَازَ أَنْ يَسْتَعَارَ عَنِ الطَّلَاقِ الَّذِي هُوَ مَزِيلٌ لِمَلِكِ الْمُتْنَعَةِ

وَلَا يُقَالُ لَوْ جَعَلَ مَجَازًا عَنِ الطَّلَاقِ لَوْ جَبَّ أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ الْوَاقِعُ بِهِ رَجْعِيًّا كَصَرِيحِ الطَّلَاقِ

لَأَنَّا نَقُولُ لَا نَجْعَلُهُ مَجَازًا عَنِ الطَّلَاقِ بَلْ عَنِ الْمَزِيلِ لِمَلِكِ الْمُتْنَعَةِ وَذَلِكَ فِي الْبَيِّنَاتِ إِذْ لَرَجْعِيٍّ لَا يَزِيلُ مَلِكِ الْمُتْنَعَةِ عِنْدَنَا

وَلَوْ قَالَ لَامْتُهُ طَلَقْتُكَ وَنَوَى بِهِ التَّخْرِيرَ لَا يَصَحُّ لِأَنَّ الْأَصْلَ جَازَ أَنْ يَثْبُتَ بِهِ الْفَرْعُ وَأَمَّا الْفَرْعُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ بِهِ الْأَصْلُ وَعَلَى هَذَا نَقُولُ

يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِلَفْظِ الْهَبَةِ وَالتَّهْلِيلِ وَالْبَيْعِ لِأَنَّ الْهَبَةَ بِحَقِيقَتِهَا تَوْجِبُ مَلِكِ الرِّقْبَةِ وَمَلِكِ الرِّقْبَةِ يُوجِبُ مَلِكِ الْمُتْنَعَةِ فِي الْإِمَاءِ فَكَانَتْ الْهَبَةُ

سَبَبًا مَحْضًا لثُبُوتِ مَلِكِ الْمُتْنَعَةِ فَجَازَ أَنْ يَسْتَعَارَ عَنِ النِّكَاحِ

إِلَّا إِنْهُ فِيهِمَا يَكُونُ تَخْفِيفًا فِي حَقِّهِ لَا يَصْدُقُ فِي حَقِّ الْقَضَاءِ خَاصَّةً لِمَعْنَى التُّهْمَةِ لَا لِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِسْتِعَارَةِ

وَمِثَالُ الثَّانِي إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ حَرَّرْتُكَ وَنَوَى بِهِ الطَّلَاقَ يَصَحُّ لِأَنَّ التَّخْرِيرَ بِحَقِيقَتِهِ يُوجِبُ زَوَالَ مَلِكِ الْبُطْحِ بِوَاسِطَةِ زَوَالِ مَلِكِ الرِّقْبَةِ فَكَانَ

سَبَبًا مَحْضًا لَزَوَالِ مَلِكِ الْمُتْنَعَةِ فَجَازَ أَنْ يَسْتَعَارَ عَنِ الطَّلَاقِ الَّذِي هُوَ مَزِيلٌ لِمَلِكِ الْمُتْنَعَةِ

وَلَا يُقَالُ لَوْ جَعَلَ مَجَازًا عَنِ الطَّلَاقِ لَوْ جَبَّ أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ الْوَاقِعُ بِهِ رَجْعِيًّا كَصَرِيحِ الطَّلَاقِ

لَأَنَّا نَقُولُ لَا نَجْعَلُهُ مَجَازًا عَنِ الطَّلَاقِ بَلْ عَنِ الْمَزِيلِ لِمَلِكِ الْمُتْنَعَةِ وَذَلِكَ فِي الْبَيِّنَاتِ إِذْ لَرَجْعِيٍّ لَا يَزِيلُ مَلِكِ الْمُتْنَعَةِ عِنْدَنَا

وَلَوْ قَالَ لَامْتُهُ طَلَقْتُكَ وَنَوَى بِهِ التَّخْرِيرَ لَا يَصَحُّ لِأَنَّ الْأَصْلَ جَازَ أَنْ يَثْبُتَ بِهِ الْفَرْعُ وَأَمَّا الْفَرْعُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ بِهِ الْأَصْلُ وَعَلَى هَذَا نَقُولُ

يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِلَفْظِ الْهَبَةِ وَالتَّهْلِيلِ وَالْبَيْعِ لِأَنَّ الْهَبَةَ بِحَقِيقَتِهَا تَوْجِبُ مَلِكِ الرِّقْبَةِ وَمَلِكِ الرِّقْبَةِ يُوجِبُ مَلِكِ الْمُتْنَعَةِ فِي الْإِمَاءِ فَكَانَتْ الْهَبَةُ

سَبَبًا مَحْضًا لثُبُوتِ مَلِكِ الْمُتْنَعَةِ فَجَازَ أَنْ يَسْتَعَارَ عَنِ النِّكَاحِ

وَكَذَلِكَ لَفْظُ التَّهْلِيلِ وَالْبَيْعِ لَا يَنْعَكِسُ حَتَّى لَا يَنْعَقِدَ الْبَيْعُ وَالْهَبَةُ بِلَفْظِ النِّكَاحِ

ثُمَّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَكُونُ الْمَحَلُّ مُتَعَيِّنًا لِنَوْعٍ مِنَ الْمَجَازِ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى النِّيَّةِ لَا يُقَالُ وَلِمَا كَانَ إِمَّا كَالْحَقِيقَةِ شَرْطًا لِصِحَّةِ الْمَجَازِ عِنْدَهُمَا

كَيْفَ يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ فِي صُورَةِ النِّكَاحِ بِلَفْظِ الْهَبَةِ مَعَ أَنَّ تَهْلِيلَ الْحُرَّةِ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ مُحَالٌ

لَأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ فِي الْجُبْنَةِ بِأَنَّ ارْتَدَّتْ وَلَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ سَبِيتَ وَصَارَ هَذَا نَظِيرَ مَسِّ السَّمَاءِ وَآخَوَاتِهِ

الْفَضْلُ السَّادِسُ فَصْلٌ فِي الصَّرِيحِ وَالْكِتَابَةِ

الصَّرِيحُ لَفْظٌ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ ظَاهِرُ اقْتَوْلِهِ بِغَتٍ وَاشْتَرَيْتَ وَأُمثَالُهُ

وَحَكَمَهُ أَنَّهُ يُوجِبُ ثُبُوتَ مَعْنَاهُ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ مِنْ إِيْخْبَارٍ أَوْ نَعْتٍ أَوْ نِدَاءٍ

وَمِنْ حَكَمِهِ أَنَّهُ يَسْتَعْنِي عَنِ الدِّيَّةِ وَعَلَى هَذَا قُلْنَا

إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ طَلَقْتِكِ أَوْ يَا طَالِيقَ يَفْقَعُ الطَّلَاقُ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ أَوْ لَمْ يَنْوِ

وَكَذَا لَوْ قَالَ لِعَبْدِي أَنْتَ حَرٌّ أَوْ حَرَّرْتُكَ أَوْ يَا حَرَّ

وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِنْ التَّيْمُّ يُفِيدُ الطَّهَارَةَ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى { وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ } صَرِيحٌ فِي حُصُولِ الطَّهَارَةِ بِهِ

وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ طَهَارَةٌ صَرُورِيَّةٌ

وَأَخْرَاهُ لَيْسَ بِظَهَارَةٍ بَلْ هُوَ سَاتِرُ اللَّحْدَثِ وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ الْمَسَائِلُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ

مِنْ جَوَازَةِ قَبْلِ الْوَقْتِ إِدَاءَ الْفَرْضَيْنِ بِتَيِّمُهُمْ وَاحِدٍ

وَأَمَامَةِ الْمَتِيمِ لِلْمَتَوَضِّئِينَ

وَجَوَازَةِ يَدُونِ خَوْفِ تَلْفِ النَّفْسِ أَوْ الْعُضْوِ بِالْوَضْعِ

وَجَوَازَةِ لِلْعِيدِ وَالْجَنَازَةِ

وَجَوَازَةِ بَنِيَةِ الظَّهَارَةِ

وَالْكِنَايَةِ هِيَ مَا اسْتَتَرَ مَعْنَاهُ

وَالْمَجَازُ قَبْلُ أَنْ يَصِيرَ مَتَعَارِفًا بِمَنْزِلَةِ الْكِنَايَةِ وَحُكْمُ الْكِنَايَةِ ثُبُوتُ الْحُكْمِ بِهَا

عِنْدَ وَجُودِ النَّيَّةِ أَوْ بِدَلَالَةِ الْحَالِ إِذْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ يَزُولُ بِهِ التَّرَدُّدُ وَيَتَرَجَّحُ بِهِ بَعْضُ الْوُجُوهِ وَلِهَذَا الْمَعْنَى سَيِّ لَفْظِ الْبَيِّنُونَةِ وَالتَّخْرِيمِ

كِنَايَةٍ فِي بَابِ الطَّلَاقِ لِمَعْنَى التَّرَدُّدِ وَاسْتِتَارِ الْمُرَادِ لَا أَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ الطَّلَاقِ وَيَتَفَرَّعُ مِنْهُ حُكْمُ الْكِنَايَاتِ فِي حَقِّ عَدَمِ وَلَايَةِ الرَّجْعَةِ

وَلَوْ جُودَ مَعْنَى التَّرَدُّدِ فِي الْكِنَايَةِ لَا يُقَامُ بِهَا الْعُقُوبَاتُ حَتَّى لَوْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ فِي بَابِ الرِّبَا وَالسَّرِيقَةِ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ مَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّفْظُ الصَّرِيحَ

وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا يُقَامُ الْحَدُّ عَلَى الْأُخْرَسِ بِإِلْشَارَةٍ

وَلَوْ قُذِفَ رَجُلًا بِالرِّبَا فَقَالَ الْآخَرُ صَدَقْتَ لَا يَجِبُ الْحَدُّ لِاحْتِمَالِ التَّصَدِيقِ لَهُ فِي غَيْرِهِ

الْفُضْلُ السَّابِعُ فَصْلُ فِي الْمَتَقَابَلَاتِ يَعْنِي بِهَا الظَّاهِرُ وَالنَّصُّ وَالْمُفَسِّرُ وَالْمُحْكَمُ مَعَ مَا يَقَابِلُهَا مِنَ الْخَفِيِّ وَالْمَشْكَلِ وَالْمَجْمَلِ وَالْمُتَشَابِهِ

فَالظَّاهِرُ اسْمٌ لِكُلِّ كَلَامٍ ظَهَرَ الْمُرَادُ بِهِ لِلْسَامِعِ بِنَفْسِ السَّامِعِ مِنْ غَيْرِ تَأْمَلٍ

وَالنَّصُّ مَا سَبَقَ الْكَلَامَ لِأَجَلِهِ وَمِثَالُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} فَالآيَةُ سَبَقَتْ لِبَيَانِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالرِّبَا رَدَالِهَا ادِّعَاءُ

{الْكُفَّارِ مِنَ التَّنْصُوتِ بَيْنَهُمَا حَيْثُ قَالُوا {إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا}

وَقَدْ عَلِمَ حُلَّ الْبَيْعِ وَحُرْمَةُ الرِّبَا بِنَفْسِ السَّامِعِ فَصَارَ ذَلِكَ نَصًّا فِي التَّفَرُّقَةِ ظَاهِرًا فِي حُلِّ الْبَيْعِ وَحُرْمَةِ الرِّبَا

بِحُثِّ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِحُكْمِ الظَّاهِرِ وَالنَّصِّ 7 / 1

{وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ

سَبَقَ الْكَلَامُ لِبَيَانِ الْعَدَدِ وَقَدْ عَلِمَ الْإِطْلَاقُ وَالْإِجَازَةُ بِنَفْسِ السَّامِعِ فَصَارَ ذَلِكَ ظَاهِرًا فِي حَقِّ الْإِطْلَاقِ نَصًّا فِي بَيَانِ الْعَدَدِ

{وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً

نَصٌّ فِي حُكْمِ مَنْ لَمْ يَسْمُ لَهَا الْمَهْرَ

وَظَاهِرٌ فِي اسْتِبْدَادِ الرِّفْعِ بِالطَّلَاقِ

وَإِلْشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النِّكَاحَ يَدُونِ ذِكْرِ الْمَهْرِ يَصِحُّ

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ

نَصٌّ فِي اسْتِحْقَاقِ الْعَتَقِ لِلْقَرِيبِ

وَظَاهِرٌ فِي ثُبُوتِ الْمِلْكِ لَهُ

وَحُكْمُ الظَّاهِرِ وَالنَّصِّ وَجُوبُ الْعَمَلِ بِهِمَا عَامِينَ كَانَا أَوْ خَاصِّينَ مَعَ احْتِمَالِ إِرَادَةِ الْغَيْرِ وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْمَجَازِ مَعَ الْحَقِيقَةِ

وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِذَا اشْتَرَى قَرِيبُهُ حَتَّى عَتَقَ عَلَيْهِ يَكُونُ هُوَ مُعْتَقًا وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَهُ وَإِنَّمَا يَظْهَرُ التَّفَاوُتُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْمُقَابَلَةِ

وَلِهَذَا لَوْ قَالَ لَهَا طَلَّقِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ ابْنَتُ نَفْسِي يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا

لِأَنَّ هَذَا نَصٌّ فِي الطَّلَاقِ وَظَاهِرٌ فِي الْبَيِّنُونَةِ فَيَتَرَجَّحُ الْعَمَلُ بِالنَّصِّ

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَهْلِ عَرِينَةَ

(إِشْرَبُوا مِنْ أُبُوهِالِهَا وَالْبَانِهَا)

نَصٌّ فِي بَيَانِ سَبَبِ الشِّفَاءِ

وَكَظَاهِرٍ فِي إِجَازَةِ شَرْبِ الْبُؤُولِ

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبُؤُولِ فَإِنْ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ)

نَصٌّ فِي وَجوبِ الْإِخْتِرَازِ عَنِ الْبُؤُولِ فَيَتَرَجَّحُ النَّصُّ عَلَى الظَّاهِرِ فَلَا يَحِلُّ شَرْبُ الْبُؤُولِ أَصْلًا

بِحِثِّ تَرْجِيحِ الْمُفَسِّرِ عَلَى النَّصِّ 7 / 2

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

مَا سَقَتَهُ السَّمَاءُ فِيهِ الْعُشْرُ نَصٌّ فِي بَيَانِ الْعُشْرِ

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ

فِي الْخَضِرَاتِ صَدَقَةٌ مُؤُولٌ فِي نَفِي الْعُشْرِ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ تَحْتَمِلُ وَجُوهًا فَيَتَرَجَّحُ الْأَوَّلُ عَلَى الثَّانِي

وَأَمَّا الْمُفَسِّرُ فَهُوَ مَا ظَهَرَ الْمُرَادُ بِهِ مِنَ اللَّفْظِ بِبَيَانٍ مِنْ قَبْلِ الْمُتَكَلِّمِ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى مَعَهُ اخْتِمَالُ التَّأْوِيلِ وَالتَّخْصِصِ مِثْلَالِهِ

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ } فَاسْمُ الْمَلَائِكَةِ ظَاهِرٌ فِي الْعُيُومِ إِلَّا أَنَّ اخْتِمَالَ التَّخْصِصِ قَائِمٌ فَانْسَدَّ بَابُ التَّخْصِصِ بِقَوْلِهِ

(كُلُّهُمْ) ثُمَّ بَقِيَ اخْتِمَالُ التَّفْرِيقَةِ فِي السُّجُودِ فَانْسَدَّ بَابُ التَّأْوِيلِ بِقَوْلِهِ أَجْمَعُونَ

وَفِي الشَّرْعِيَّاتِ إِذَا قَالَ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ شَهْرًا بَكَذَا فَقَوْلُهُ تَزَوَّجْتُ ظَاهِرٌ فِي النِّكَاحِ إِلَّا أَنَّ اخْتِمَالَ الْمُتَعَةِ قَائِمٌ فَبِقَوْلِهِ شَهْرًا فَاسْرُ الْمُرَادُ بِهِ فَقُلْنَا

هَذَا مُتَعَةٌ وَلَيْسَ بِنِكَاحٍ

وَلَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَى أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ هَذَا الْعَبْدِ أَوْ مِنْ ثَمَنِ هَذَا الْمَتَاعِ فَقَوْلُهُ عَلَى أَلْفٍ نَصٌّ فِي لُزُومِ الْأَلْفِ إِلَّا أَنَّ اخْتِمَالَ التَّفْسِيرِ بَاقٍ

فَبِقَوْلِهِ مِنْ ثَمَنِ هَذَا الْعَبْدِ أَوْ مِنْ ثَمَنِ هَذَا الْمَتَاعِ بَيَّنَّ الْمُرَادُ بِهِ فَيَتَرَجَّحُ الْمُفَسِّرُ عَلَى النَّصِّ حَتَّى لَا يَلْزُمَهُ الْمَالُ إِلَّا عِنْدَ قَبْضِ الْعَبْدِ أَوْ الْمَتَاعِ

وَقَوْلُهُ لِفُلَانٍ عَلَى أَلْفٍ ظَاهِرٌ فِي الْإِقْرَارِ نَصٌّ فِي نَقْدِ الْبَيْدِ فَإِذَا قَالَ مِنْ نَقْدِ بَلَدٍ كَذَا يَتَرَجَّحُ الْمُفَسِّرُ عَلَى النَّصِّ فَلَا يَلْزُمُهُ نَقْدُ الْبَيْدِ بَلَدٍ نَقْدِ بَلَدٍ

كَذَا وَعَلَى هَذَا نَظَائِرُهُ

بِحِثِّ الْخَفِيِّ وَالْمَشْكَلِ وَالْمَجْمَلِ وَالْمُتَشَابِهِ 7 / 3

وَأَمَّا الْمُحْكَمُ فَهُوَ مَا أُرْدَادَ قُوَّةُ عَلَى الْمُفَسِّرِ بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ أَصْلًا مِثْلَالِهِ فِي الْكِتَابِ { أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ } { إِنْ اللَّهُ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ

شَيْئًا } وَفِي الْحَكَمِيَّاتِ مَا قُلْنَا فِي الْإِقْرَارِ إِنَّهُ لِفُلَانٍ عَلَى أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ هَذَا الْعَبْدِ فَإِنَّ هَذَا اللَّفْظَ مُحْكَمٌ فِي لُزُومِهِ بَدَلًا عَنْهُ وَعَلَى هَذَا نَظَائِرُهُ

وَحُكْمُ الْمُفَسِّرِ وَالْمُحْكَمِ لُزُومُ الْعَمَلِ بِهِمَا لَا مُحَالَةَ

ثُمَّ لِهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ أَرْبَعَةُ أُخْرَى تَقَابِلُهَا

فَضْدُ الظَّاهِرِ الْخَفِيِّ

وَضْدُ النَّصِّ الْمَشْكَلِ

وَضْدُ الْمُفَسِّرِ الْمَجْمَلِ

وَضْدُ الْمُحْكَمِ الْمُتَشَابِهِ

فَالْخَفِيُّ مَا أَخْفَى الْمُرَادُ بِهَا بِعَارِضٍ لَا مِنْ حَيْثُ الصَّبِيغَةِ مِثْلَالِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا } فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي حَقِّ السَّارِقِ

خَفِيٌّ فِي حَقِّ الطَّرَارِ وَالنَّبَاشِ

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي } ظَاهِرٌ فِي حَقِّ الزَّانِي خَفِيٌّ فِي حَقِّ اللُّوطِي
وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ فَآكِهَةٌ كَانَ ظَاهِرًا فِيهِمَا يَتَفَكَّهُ بِهِ خَفِيًّا فِي حَقِّ الْعَنْبِ وَالزُّمَانِ
بَحْثُ الْخَفِيِّ وَالْمَشْكَلِ وَالْمُجْمَلِ وَالْمُتَشَابِهِ 7 / 3

وَأَمَّا الْمُحْكَمُ فَهُوَ مَا إِذَا دَقُّوا عَلَى الْمُفَسِّرِ بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ أَصْلًا وَمِثَالُهُ فِي الْكِتَابِ { أَنْ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ } { إِنْ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ
شَيْئًا } وَفِي الْحِكْمِيَّاتِ مَا قُلْنَا فِي الْإِقْرَارِ إِنَّهُ لِفُلَانٍ عَلَى أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ هَذَا الْعَبْدِ فَإِنْ هَذَا اللَّفْظُ مُحْكَمٌ فِي لُزُومِهِ بَدَلًا عَنْهُ وَعَلَى هَذَا نَقَاطِيرُهُ
وَحَكْمُ الْمُفَسِّرِ وَالْمُحْكَمِ لُزُومُ الْعَمَلِ بِهِمَا لَا مَحَالَةَ

ثُمَّ لِهَذِهِ الْأَرْبَعَةِ أُخْرَى تَقَابُلُهَا

فَضْدُ الظَّاهِرِ الْخَفِيِّ

وَضْدُ النَّصِّ الْمُشْكَلِ

وَضْدُ الْمُفَسِّرِ الْمُجْمَلِ

وَضْدُ الْمُحْكَمِ الْمُتَشَابِهِ

فَالْخَفِيُّ مَا أَخْفَى الْمُرَادَ بِعَارِضٍ لَا مِنْ حَيْثُ الصَّبِغَةُ مِثَالُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا } فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي حَقِّ السَّارِقِ
خَفِيٌّ فِي حَقِّ الطَّرَارِ وَالنَّبَاشِ

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي } ظَاهِرٌ فِي حَقِّ الزَّانِي خَفِيٌّ فِي حَقِّ اللُّوطِي

وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ فَآكِهَةٌ كَانَ ظَاهِرًا فِيهِمَا يَتَفَكَّهُ بِهِ خَفِيًّا فِي حَقِّ الْعَنْبِ وَالزُّمَانِ

وَحَكْمُ الْخَفِيِّ وَجُوبُ الطَّلَبِ حَتَّى يَرُودَ عَنْهُ الْخَفَاءُ

وَأَمَّا الْمُشْكَلُ فَهُوَ مَا إِذَا دَخَلَ خَفَاءٌ عَلَى الْخَفِيِّ كَانَتْ بَعْدَ مَا خَفِيَ عَلَى السَّامِعِ حَقِيقَةُ دَخَلِ فِي أَشْكَالِهِ وَأَمَثَالِهِ حَتَّى لَا يَنْتَالِ الْمُرَادُ إِلَّا بِالطَّلَبِ ثُمَّ

بِالتَّأَمُّلِ حَتَّى يَتَمَيَّزَ عَنْ أَمَثَالِهِ

وَنَظِيرُهُ فِي الْأَحْكَامِ لَوْ حَلَفَ لَا يَأْتِدُمُ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْخَلِّ وَالْدِّبْسِ فَإِنَّمَا هُوَ مُشْكَلٌ فِي اللَّحْمِ وَالْبَيْضِ وَالْجَبَنِ حَتَّى يَطْلُبَ فِي مَعْنَى الْإِتْدَامِ ثُمَّ

يَتَأَمَّلُ أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى هَلْ يُوجَدُ فِي اللَّحْمِ وَالْبَيْضِ وَالْجَبَنِ أَوْ لَا

ثُمَّ وَفْقَ الْمُشْكَلِ الْمُجْمَلِ وَهُوَ مَا اخْتَمَلَ وَجُوهًا فَصَارَ بِحَالٍ لَا يُوقَفُ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ إِلَّا بِبَيِّنٍ مِنْ قَبْلِ الْمُتَكَلِّمِ

وَنَظِيرُهُ فِي الشَّرْعِيَّاتِ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَحَرَّمَ الزَّيْبَ } فَإِنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الزَّيْبِ هُوَ الزَّيَادَةُ الْمُطْلَقَةُ وَهِيَ غَيْرُ مُرَادَةٍ بَلِ الْمُرَادُ الزَّيَادَةُ الْخَالِيَّةُ عَنْ

الْعَوَظِ فِي بَيْعِ الْمَقْدُورَاتِ الْمُتَجَانِسَةِ وَاللَّفْظُ لَا دَلَالَتهُ لَهُ عَلَى هَذَا فَلَا يَنْتَالِ الْمُرَادُ بِالتَّأَمُّلِ

ثُمَّ فَوْقَ الْمُجْمَلِ فِي الْخَفَاءِ الْمُتَشَابِهِ مِثَالُ الْمُتَشَابِهِ الْحُرُوفِ الْمُقْطَعَاتِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ

وَحَكْمُ الْمُجْمَلِ وَالْمُتَشَابِهِ اعْتِقَادُ حَقِيقَةِ الْمُرَادِ بِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْبَيِّنَانِ

الْفُضْلُ الثَّامِنُ فَصْلٌ فِيهِمَا يَتْرَكَ بِهِ حَقَائِقُ الْأَلْفَاظِ وَمَا يَتْرَكَ بِهِ حَقِيقَةُ اللَّفْظِ خُمُسَةُ أَنْوَاعٍ

أَحَدُهَا دَلَالَةُ الْعُرْفِ وَذَلِكَ لِأَنَّ ثُبُوتَ الْأَحْكَامِ بِالْأَلْفَاظِ إِنَّمَا كَانَ لِدَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ لِلْمُتَكَلِّمِ

فَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى مُتَعَارِفًا بَيْنَ النَّاسِ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُتَعَارَفَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْمُرَادُ بِهِ ظَاهِرًا فَيَتَرْتَبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ

مِثَالُهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي رَأْسًا فَهُوَ عَلَى مَا تَعَارَفَهُ النَّاسُ فَلَا يَخْنَثُ بِرَأْسِ الْعَصْفُورِ وَالْحَمَامَةِ

بَحْثُ تَرْكِ الْحَقِيقَةِ بِدَلَالَةِ فِي نَفْسِ الْكَلَامِ

وَكَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ مَشِيًّا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَنْ يَضْرِبَ بِثَوْبِهِ حَطِيمَ الْكَعْبَةِ يُلْزِمُهُ الْحَجُّ بِأَفْعَالٍ مَعْلُومَةٍ لَوْ جُودَ الْعُرْفِ

وَالثَّانِي قَدْ تَنَزَّلَ الْحَقِيقَةُ بِدَلَالَةٍ فِي نَفْسِ الْكَلَامِ مِثَالُهُ إِذَا قَالَ كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي فَهُوَ حَرٌّ لَمْ يَعْتَقْ مَكَاتِبُهُ وَلَا مِنْ أَعْتَقَ بَعْضُهُ إِلَّا إِذَا نَوَى دُخُولَهُمْ
لِأَنَّ لَفْظَ الْمَمْلُوكِ مُطْلَقٌ يَتَنَاوَلُ الْمَمْلُوكَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَالْمَكَاتِبَ لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ وَمِنْ كُلِّ وَجْهِ وَلِهَذَا لَمْ يَجْزِ تَصْرِفُهُ فِيهِ وَلَا يَحِلُّ لَهُ وَطْءُ الْمَكَاتِبَةِ
وَلَوْ تَزَوَّجَ الْمَكَاتِبُ بِنْتٌ مَوْلَاةٌ ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى وَرَثَتُهُ الْبَنْتُ لَمْ يَفْسُدِ النِّكَاحُ

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ لَفْظِ الْمَمْلُوكِ الْمُطْلَقِ
وَهَذَا بِخِلَافِ الْمُدَبِّرِ وَأَمُّ الْوَلَدِ فَإِنَّ الْمَلِكَ فِيهِمَا كَامِلٌ وَلِذَا حَلَّ وَطْءُ الْمُدَبِّرَةِ وَأَمُّ الْوَلَدِ وَإِنَّمَا النُّقْصَانُ فِي الرَّقِّ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَزُولُ بِالْمَوْتِ لَا
مَحَالَةَ وَعَلَى هَذَا

قُلْنَا إِذَا أَعْتَقَ الْمَكَاتِبَ عَنْ كَفَّارَةٍ يَبِينُهُ أَوْ ظَاهَرَهَا جَازٌ وَلَا يَجُوزُ فِيهِمَا إِعْتِقَاقُ الْمُدَبِّرِ وَأَمُّ الْوَلَدِ لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ التَّخْرِيرُ وَهُوَ اثْبَاتُ الْحُرِّيَّةِ
بِإِزَالَةِ الرَّقِّ فَإِذَا كَانَ الرَّقُّ فِي الْمَكَاتِبِ كَامِلًا كَانَ تَحْرِيرُهُ تَحْرِيرًا مِنْ جَمِيعِ الْأُجُوهِ وَفِي الْمُدَبِّرِ وَأَمُّ الْوَلَدِ لِمَا كَانَ الرَّقُّ نَاقِصًا لَا يَكُونُ
بَحْثُ تَرْكِ الْحَقِيقَةِ بِدَلَالَةٍ فِي نَفْسِ الْكَلَامِ

وَكَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ مَشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَنْ يَضْرِبَ بِثَوْبِهِ حَاطِيمَ الْكَعْبَةِ يُلْزِمُهُ الْحَجُّ بِأَفْعَالٍ مَعْلُومَةٍ لَوْ جُودَ الْعَرَفِ
وَالثَّانِي قَدْ تَنَزَّلَ الْحَقِيقَةُ بِدَلَالَةٍ فِي نَفْسِ الْكَلَامِ مِثَالُهُ إِذَا قَالَ كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي فَهُوَ حَرٌّ لَمْ يَعْتَقْ مَكَاتِبُهُ وَلَا مِنْ أَعْتَقَ بَعْضُهُ إِلَّا إِذَا نَوَى دُخُولَهُمْ
لِأَنَّ لَفْظَ الْمَمْلُوكِ مُطْلَقٌ يَتَنَاوَلُ الْمَمْلُوكَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَالْمَكَاتِبَ لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ وَمِنْ كُلِّ وَجْهِ وَلِهَذَا لَمْ يَجْزِ تَصْرِفُهُ فِيهِ وَلَا يَحِلُّ لَهُ وَطْءُ الْمَكَاتِبَةِ
وَلَوْ تَزَوَّجَ الْمَكَاتِبُ بِنْتٌ مَوْلَاةٌ ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى وَرَثَتُهُ الْبَنْتُ لَمْ يَفْسُدِ النِّكَاحُ

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ لَفْظِ الْمَمْلُوكِ الْمُطْلَقِ
وَهَذَا بِخِلَافِ الْمُدَبِّرِ وَأَمُّ الْوَلَدِ فَإِنَّ الْمَلِكَ فِيهِمَا كَامِلٌ وَلِذَا حَلَّ وَطْءُ الْمُدَبِّرَةِ وَأَمُّ الْوَلَدِ وَإِنَّمَا النُّقْصَانُ فِي الرَّقِّ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَزُولُ بِالْمَوْتِ لَا
مَحَالَةَ وَعَلَى هَذَا

قُلْنَا إِذَا أَعْتَقَ الْمَكَاتِبَ عَنْ كَفَّارَةٍ يَبِينُهُ أَوْ ظَاهَرَهَا جَازٌ وَلَا يَجُوزُ فِيهِمَا إِعْتِقَاقُ الْمُدَبِّرِ وَأَمُّ الْوَلَدِ لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ التَّخْرِيرُ وَهُوَ اثْبَاتُ الْحُرِّيَّةِ
بِإِزَالَةِ الرَّقِّ فَإِذَا كَانَ الرَّقُّ فِي الْمَكَاتِبِ كَامِلًا كَانَ تَحْرِيرُهُ تَحْرِيرًا مِنْ جَمِيعِ الْأُجُوهِ وَفِي الْمُدَبِّرِ وَأَمُّ الْوَلَدِ لِمَا كَانَ الرَّقُّ نَاقِصًا لَا يَكُونُ
التَّخْرِيرُ تَحْرِيرًا مِنْ كُلِّ الْأُجُوهِ

وَالثَّلَاثُ قَدْ تَنَزَّلَ الْحَقِيقَةُ بِدَلَالَةٍ سِيَّاقِ الْكَلَامِ قَالَ فِي (السَّيْرِ الْكَبِيرِ) إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ لِلْحَرِيِّ إِنْزِلْ فَزَلَّ كَانَ آمِنًا
بَحْثُ تَرْكِ الْحَقِيقَةِ بِدَلَالَةٍ مِنْ قَبْلِ الْمُتَكَلِّمِ

وَلَوْ قَالَ إِنْزِلْ إِنْ كُنْتُ رَجُلًا فَزَلَّ لَا يَكُونُ آمِنًا
وَلَوْ قَالَ الْحَرِيُّ الْأَمَانُ الْأَمَانُ فَقَالَ الْمُسْلِمُ الْأَمَانُ الْأَمَانُ كَانَ آمِنًا
وَلَوْ قَالَ الْأَمَانُ سَتَعْلَمُ مَا تَلَقَى عَدَاؤُكَ لَا تَعْجَلْ حَتَّى تَرَى فَزَلَّ لَا يَكُونُ آمِنًا
وَلَوْ قَامَ اشْتَرَى لِي جَارِيَةً لِتَخْدُمَنِي فَأَشْتَرَى الْعَبِيَاءَ أَوْ الشَّلَاءَ لَا يَجُوزُ
وَلَوْ قَالَ اشْتَرَى لِي جَارِيَةً حَتَّى أَطَاهَا فَأَشْتَرَى أُخْتَهُ مِنَ الرِّضَاعِ لَا يَكُونُ عَنْ الْمَوْلَى
وَعَلَى هَذَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(إِذَا وَقَعَ الدُّبَابُ فِي طَعَامِ أَحَدِكُمْ فَاْمَقْلُوهُ ثُمَّ اْنَقِلُوهُ فَإِنْ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرَى دَوَاءٌ وَإِنَّهُ لَيَقْدُمُ الدَّاءُ عَلَى الدَّوَاءِ)
دَلَّ سِيَّاقُ الْكَلَامِ عَلَى أَنَّ الْمَقْلُ لِدَفْعِ الْأَذَى عَنَّا لَا لِأَمْرِ تَعْبُدِي حَقًّا لِلشَّعْرِ فَلَا يَكُونُ لِلْإِجَابِ
وَقَوْلُهُ تَعَالَى {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ} عَقِيبَ قَوْلِهِ تَعَالَى {وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ} يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذِكْرَ الْأَصْنَافِ لِقَطْعِ طَبْعِهِمْ مِنْ
الصَّدَقَاتِ بَيِّنَاتُ الْبَصَارِفِ لَهَا فَلَا يَتَوَقَّفُ الْخُرُوجُ عَنِ الْعَهْدَةِ عَلَى الْأَدَاءِ إِلَى الْكُلِّ
{وَالرَّابِعُ قَدْ تَنَزَّلَ الْحَقِيقَةُ بِدَلَالَةٍ مِنْ قَبْلِ الْمُتَكَلِّمِ مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى {فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمَرْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفَرْ}

وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكِيمٌ وَالْكَفْرُ قَبِيحٌ وَالْحَكِيمُ لَا يَأْمُرُ بِهِ فَيُتْرَكُ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْأَمْرِ بِحِكْمَةِ الْأَمْرِ وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِذَا وَكَلَّ بِشَرَاءِ اللَّحْمِ فَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا أَنْزَلَ عَلَى الطَّرِيقِ فَهُوَ عَلَى الْمَطْبُوحِ أَوْ عَلَى الْمَشْوِيِّ وَإِنْ كَانَ صَاحِبَ مَنْزِلٍ فَهُوَ عَلَى النَّيِّءِ وَمِنْ هَذَا النَّوعِ يَبِينُ الْقُورُ مِثَالُهُ إِذَا قَالَ تَعَالَى تَغْدِ مَعِيَ فَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَتَغْدِي يُنْصَرَفُ ذَلِكَ إِلَى الْغَدَاءِ الْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ حَتَّى لَوْ تَغْدِي بَعْدَ ذَلِكَ فِي مَنْزِلِهِ مَعَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَا يَحْنُثُ وَكَذَا إِذَا قَامَتِ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ الْخُرُوجَ فَقَالَ الرَّوْجُ إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتِ كَذَا كَانَ الْحُكْمُ مَقْصُورًا عَلَى الْحَالِ حَتَّى لَوْ خَرَجْتَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَحْنُثُ وَالْخَامِسُ وَقَدْ تَرَكْنَا الْحَقِيقَةَ بِدَلَالَةِ مَحَلِّ الْكَلَامِ بِأَنَّ كَانَ الْمَحَلَّ لَا يَقْبَلُ حَقِيقَةَ اللَّفْظِ وَمِثَالُهُ انْعِقَادُ نِكَاحِ الْحَرَّةِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَالتَّهْلِيلِ وَالصَّدَقَةِ وَقَوْلُهُ لِعَبْدِهِ وَهُوَ مَعْرُوفُ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ هَذَا ابْنِي وَكَذَا إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ وَهُوَ أَكْبَرُ سَنًا مِنَ الْمَوْلَى هَذَا ابْنِي كَانَ مَجَازًا عَنْ الْعَتَقِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خِلَافًا لِهَمَا بِنَاءٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْمَجَازَ خَلْفَ عَنِ الْحَقِيقَةِ فِي حَقِّ اللَّفْظِ عِنْدَهُ وَفِي حَقِّ الْحُكْمِ عِنْدَهُمَا

الفصل التاسع فصل في متعلقات النصوص

نعني بها عبارة النص وإشارته ودلالته واقتضاه

فأما عبارة النص فهو ما سبق الكلام لأجله وأريد به قصدا

وأما إشارة النص فهي ما ثبت بنظم النص

من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه ولا سبق الكلام لأجله

مِثَالُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ} الْآيَةِ فَإِنَّهُ سَبَقَ لِبَيَانِ اسْتِحْقَاقِ الْغَنِيِّمَةِ فَصَارَ نَصًا فِي ذَلِكَ وَقَدْ ثَبَتَ فَقَرَهُمْ بِنِظْمِ النَّصِّ فَكَانَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ اسْتِثْلَاءَ الْكَافِرِ عَلَى مَالِ الْمُسْلِمِ سَبَبٌ لثُبُوتِ الْمِلْكِ لِلْكَافِرِ إِذْ لَوْ كَانَتْ الْأَمْوَالُ بَاقِيَةً عَلَى مِلْكِهِمْ لَا يَثْبُتُ فَقَرَهُمْ

وَيُخْرَجُ مِنْهُ الْحُكْمُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْلَاءِ وَحُكْمُ ثُبُوتِ الْمِلْكِ لِلتَّاجِرِ بِالشَّرَاءِ مِنْهُمْ وَتَصَرُّفَاتِهِ مِنَ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَالْإِغْتِاقِ وَحُكْمُ ثُبُوتِ الْاسْتِغْنَامِ وَثُبُوتِ الْمِلْكِ لِلْغَازِي وَعَجْزُ الْمَالِكِ عَنْ انْتِزَاعِهِ مِنْ يَدِهِ وَتَفْرِيعَاتُهُ

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثِ} إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى {ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} فَإِلَامَسَاكٍ فِي أَوَّلِ الصُّبْحِ يَتَحَقَّقُ مَعَ الْجَنَابَةِ لِأَنَّ مِنْ صُرُورَةِ حُلِّ الْمُبَاشَرَةِ إِلَى الصُّبْحِ أَنْ يَكُونَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ النَّهَارِ مَعَ وجودِ الْجَنَابَةِ وَالِإِمْسَاكِ فِي ذَلِكَ الْجُزْءِ صَوْمُ أَمْرِ الْعَبْدِ بِإِتْمَامِهِ فَكَانَ هَذَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْجَنَابَةَ لَا تَنَافِي فِي الصَّوْمِ وَلِزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُبْطَضَّةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ لَا يُتَنَافَى بَقَاءُ الصَّوْمِ وَيَتَفَقَّحُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ ذَاقَ شَيْئًا بَغْيَهُ لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَاءُ مَالِحًا يَجِدُ طَعْمَهُ عِنْدَ الْمُبْطَضَّةِ لَا يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ

بَحْثُ كَوْنِ حُكْمِ دَلَالَةِ النَّصِّ عُمُومَ الْحُكْمِ الْمُنْصُوصِ عَلَيْهِ

وَعَلِمَ مِنْهُ حُكْمُ الْإِخْتِلَامِ وَالِاحْتِجَامِ وَالِادِّهَانِ لِأَنَّ الْكِتَابَ لِمَا سَبَقَ الْإِمْسَاكُ اللَّازِمُ بِوَاسِطَةِ الْإِنْتِهَاءِ عَنِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي أَوَّلِ الصُّبْحِ صَوْمًا عَلِمَ أَنَّ رُكْنَ الصَّوْمِ يَتِمُّ بِالْإِنْتِهَاءِ عَنِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ

وَعَلَى هَذَا يُخْرَجُ الْحُكْمُ فِي مَسْأَلَةِ التَّبْيِيهِتِ فَإِنْ قَصِدَ الْإِثْنَانِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ إِنَّمَا يُلْزَمُهُ عِنْدَ تَوَجُّهِ الْأَمْرِ {وَالْأَمْرُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ بَعْدَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ}

{وَأَمَّا دَلَالَةُ النَّصِّ فَهِيَ مَا عَلِمَ عِلَّةُ لِلْحُكْمِ الْمُنْصُوصِ عَلَيْهِ لُغَةً لَا اجْتِهَادًا وَلَا اسْتِدْبَاطًا مِثَالُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا} فَالْعَالَمُ بِأَوْضَاعِ اللَّغَةِ يَفْهَمُ بِأَوَّلِ السَّبَاحِ أَنَّ تَحْرِيمَ التَّأْفِيفِ لِدَفْعِ الْأَذَى عَنْهُمَا

وَحُكْمُ هَذَا النَّوعِ عُمُومَ الْحُكْمِ الْمُنْصُوصِ عَلَيْهِ لِعُمُومِ عِلَّتِهِ وَلِهَذَا الْمَعْنَى قُلْنَا بِتَحْرِيمِ الضَّرْبِ وَالشَّتْمِ وَالِاسْتِخْدَامِ عَنِ الْأَبِّ بِسَبَبِ الْإِجَارَةِ وَالْحَبْسِ بِسَبَبِ الدِّينِ وَالْقَتْلِ قِصَاصًا

ثُمَّ دَلَالَةُ النَّصِّ بِبَيِّنَةٍ لِّلنَّصِّ حَتَّى صَحَّ اثْبَاتُ الْعُقُوبَةِ بِدَلَالَةِ النَّصِّ
قَالَ أَصْحَابُنَا وَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ بِالْوَقَاعِ بِالنَّصِّ وَبِالْأَكْلِ وَاشْرَبِ بِدَلَالَةِ النَّصِّ
بِحَثِّ كَوْنِ الْمُقْتَضَى زِيَادَةً عَلَى النَّصِّ

وَعَلَى اعْتِبَارِ هَذَا الْمَعْنَى قَلِيلٌ يَدَارُ الْحُكْمَ عَلَى تِلْكَ الْعَلَّةِ قَالَ الْإِمَامُ الْقَاضِي أَبُو زَيْدٍ لَوْ أَنَّ قَوْمًا يَعْدُونَ التَّأْفِيفَ كَرَامَةً لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ تَأْفِيفُ
الْأَبْوَابِ

وَكَذَلِكَ قُلْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ} الْآيَةُ وَلَوْ فَرضْنَا بَيْعًا لَا يَنْتَعِ الْعَاقِدِينَ عَنِ السَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ بِأَنَّ كَانَا فِي سَفِينَةٍ

تَجْرِي إِلَى الْجَامِعِ لَا يَكْرَهُ الْبَيْعَ

وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِذَا حَلَفَ لَا يَضْرِبُ أَمْرًا قَدْ شَعَرَهَا أَوْ عَضَهَا أَوْ خَنَقَهَا يَخْتَلِفُ إِذَا كَانَ بِوَجْهِ الْإِيلَامِ

وَلَوْ وَجَدَ صُورَةَ الضَّرْبِ وَمَدَّ الشَّعْرَ عِنْدَ الْمَلَاعِبَةِ دُونَ الْإِيلَامِ لَا يَخْتَلِفُ

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُ فَلَنَا فَضْرُ بَعْدَ مَوْتِهِ لَا يَخْتَلِفُ لِأَنَّهُ مَعْنَى الضَّرْبِ وَهُوَ الْإِيلَامُ

وَكَذَلِكَ حَلَفَ لَا يَكْلِمُ فَلَنَا فَكْلُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ لَا يَخْتَلِفُ لِعَدَمِ الْإِفْهَامِ

وَبِاعْتِبَارِ هَذَا الْمَعْنَى يُقَالُ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَأَكَلَ لَحْمَ السَّبَكِ وَالْجَرَادِ لَا يَخْتَلِفُ

وَلَوْ أَكَلَ لَحْمَ الْخَنَزِيرِ أَوِ الْإِنْسَانَ يَخْتَلِفُ لِأَنَّ الْعَالَمَ بِأَوَّلِ السَّمَاعِ يَعْلَمُ

أَنَّ الْحَامِلَ عَلَى هَذَا الْيَمِينِ إِنَّمَا هُوَ الْإِخْتِرَازُ عَمَّا يَنْشَأُ مِنَ الدَّمِّ فَيَكُونُ الْإِخْتِرَازُ عَنْ تَنَاوُلِ الدَّمَوِيَّاتِ فَيَدَارُ الْحُكْمُ عَلَى ذَلِكَ

وَأَمَّا الْمُقْتَضَى فَهُوَ زِيَادَةُ عَلَى النَّصِّ لَا يَتَحَقَّقُ مَعْنَى النَّصِّ إِلَّا بِهِ كَأَنَّ النَّصَّ اقْتِضَاءً لِيَصِحَّ فِي نَفْسِهِ

بِحَثِّ كَوْنِ الْقَبُولِ رَكْنًا فِي بَابِ الْبَيْعِ

مَعْنَاهُ مِثْلًا فِي الشَّرْعِيَّاتِ قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ فَإِنْ هَذَا نَعْتُ الْمَرْأَةِ إِلَّا لِأَنَّ النَّعْتَ يَقْتَضِي الْمَصْدَرَ فَكَأَنَّ الْمَصْدَرَ مَوْجُودٌ بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ

وَإِذَا قَالَ اعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنِي بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ فَقَالَ اعْتَقْتُ يَقَعُ الْعُنُقُ عَنْ الْأَمْرِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ

وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ نَوِيًّا بِهِ الْكَفَّارَةُ يَقَعُ عَمَّا نَوَى وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ اعْتَقَهُ عَنِي بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ يَقْتَضِي مَعْنَى قَوْلِهِ بِعُهُ عَنِي بِأَلْفٍ ثُمَّ كُنْ وَكَيْلِي بِالْإِعْتِقَاقِ

فَاعْتَقَهُ عَنِي فَيُثَبِّتُ الْبَيْعَ بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ فَيُثَبِّتُ الْقَبُولَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ رَكْنٌ فِي بَابِ الْبَيْعِ

وَلِهَذَا قَالَ أَبُو يُوسُفٍ إِذَا قَالَ اعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنِي بِغَيْرِ شَيْءٍ فَقَالَ اعْتَقْتُ يَقَعُ الْعُنُقُ عَنْ الْأَمْرِ وَيَكُونُ هَذَا مُقْتَضِيًا لِلْهَبَةِ وَالتَّوَكُّيلِ وَلَا يَخْتَاجُ

فِيهِ إِلَى الْقَبْضِ لِأَنَّهُ بِبَيِّنَةٍ الْقَبُولُ فِي بَابِ الْبَيْعِ

وَلَكِنَّا نَقُولُ الْقَبُولَ رَكْنًا فِي بَابِ الْبَيْعِ فَإِذَا أَثْبَتْنَا الْبَيْعَ اقْتِضَاءً أَثْبَتْنَا الْقَبُولَ ضَرُورَةً بِخِلَافِ الْقَبْضِ فِي بَابِ الْهَبَةِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِرَكْنٍ فِي الْهَبَةِ

لَيَكُونَ الْحُكْمُ بِالْهَبَةِ بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ حُكْمًا بِالْقَبْضِ

وَحُكْمُ الْمُقْتَضَى أَنَّهُ يَثْبُتُ بِطَرِيقِ الضَّرُورَةِ فَيَقْدَرُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ وَلِهَذَا قُلْنَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَنَوَى بِهِ الثَّلَاثَ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الطَّلَاقَ

يَقْدَرُ مَذْكَورًا بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ فَيَقْدَرُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ وَالضَّرُورَةُ تَرْتَفِعُ بِالْوَاحِدِ فَيَقْدَرُ مَذْكَورًا فِي حَقِّ الْوَاحِدِ

وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ الْحُكْمُ فِي قَوْلِهِ إِنْ أَكَلْتُ وَنَوَى بِهِ طَعَامًا عَامًا دُونَ طَعَامٍ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْأَكْلَ يَقْتَضِي طَعَامًا فَكَأَنَّ ذَلِكَ ثَابِتًا بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ

بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ وَالضَّرُورَةُ تَرْتَفِعُ بِالْفَرْدِ الْمُبْطَلِ وَلَا تُخَصِّصُ فِي الْفَرْدِ الْمُبْطَلِ لِأَنَّ التَّخْصِصَ يَغْتَمِدُ الْعُيُومَ

وَلَوْ قَالَ بَعْدَ الدُّخُولِ اعْتَدِي وَنَوَى بِهِ الطَّلَاقَ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ اقْتِضَاءً لِأَنَّ الْإِعْتِدَادَ وَجُودَ الطَّلَاقِ فَيَقْدَرُ الطَّلَاقُ مَوْجُودًا ضَرُورَةً وَلِهَذَا كَانَ

الْوَاقِعُ بِهِ رَجْعِيًّا لِأَنَّ صِفَةَ الْبَيِّنُونَةِ زَائِدَةٌ عَلَى قَدْرِ الضَّرُورَةِ فَلَا يَثْبُتُ بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ وَلَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدًا لَهَا ذِكْرُنَا

الْفَصْلُ الْعَاشِرُ فَصْلٌ فِي الْأَمْرِ

الأمر في اللغة قول القائل لغيره افعل

وفي الشَّرع تصرف إلزام الفعل على الغير وذكر بعض الأئمة أن المراد بالأمر يختص بهذه الصيغة واستحال أن يكون معناه إن حقيقة الأمر يختص بهذه الصيغة فإن الله تعالى مَنَّكُمْ في الأزل عندنا وكلامه أمر ونهي وإخبار واستخبار واستحال وجود هذه الصيغة في الأزل واستحال أيضا أن يكون معناه أن المراد بالأمر إلزام يختص بهذه الصيغة فإن المراد للشارع بالأمر وجوب الفعل على العبد وهو معنى الإنشَاء عندنا وقد ثبت الوجوب بدون هذه الصيغة أليس أنه وجب الإيمان على من لم تبلغه الدعوة بدون ورود السمع

قال أبو حنيفة لو لم يبعث الله تعالى رسولا لوجب على العقلاء معرفته بعقوبتهم فيحمل ذلك على أن المراد بالأمر يختص بهذه الصيغة في حق العبد في الشرعيات حتى لا يكون فعل الرسول بمنزلة قوله افعلوا ولا يلزم اعتقاد الوجوب به والمتابعة في أفعاله عليه السلام إنما تجب عند المواظبة وانتقاء دليل الاختصاص بحث تحقيق موجب الأمر المطلق فصل

اختلف الناس في الأمر المطلق أي المجرد عن القرنية الدالة على لزوم وعدم اللزوم نحو قوله تعالى { وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ لَهُ } وأنصتوا لعلَّكُمْ ترحمون { وقوله تعالى { وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ

والصحيح من المذهب أن موجه الوجوب إلا إذا قام الدليل على خلافه لأن ترك الأمر معصية كما أن الائتثار طاعة قال الحماسي

أطعت لأمر يك بصزم حبي

مريهم في أحبتهم بذلك... فإن هم طاعوك فطاعو عيهم

وإن عاصوك فاعصي من عصاك

والعصيان فيما يرجع إلى حق الشَّرع سبب للعقاب

وتحقيقه أن لزوم الائتثار إنما يكون بقدر ولاية الأمر على المخاطب

ولهذا إذا وجهت صيغة الأمر إلى من لا يلزمه طاعتك أصلا لا يكون ذلك موجبا للائتثار

وإذا وجهتها إلى من يلزمه طاعتك من العبيد لزومه الائتثار لا محالة حتى لو تركه اختيارا يستحق العقاب عرفا وشرعا

فعلى هذا عرفنا أن لزوم الائتثار بقدر ولاية الأمر

إذا ثبت هذا فنقول أن الله تعالى ملكا كاملا في كل جزء من أجزاء العالم وله التصرف كيف ما شاء وأراد

وإذا ثبت أن من له الملك القاصر في العبد كان ترك الائتثار سببا للعقاب وما ظنك في ترك أمر من أوجده من العدم وأدر عليك شأبيب

النعم

فصل الأمر بالفعل لا يقتضي التكرار

ولهذا قلنا لو قال طلق امرأتي فطلقها الوكيل ثم تزوجها الموكل ليس للوكيل أن يطلقها بالأمر الأول ثانيًا

ولو قال زوجني امرأة لا يتناول هذا تزويجا مرة بعد أخرى

ولو قال لعبدية تزوج لا يتناول ذلك إلا مرة واحدة لأن الأمر بالفعل طلب تحقيق الفعل على سبيل الاختصار فإن قوله اضرب مختصر من

قوله افعل

بحث تكرار العبادات بتكرار أسبابها

فعل الضَّرْب والمختصر من الكلام والمطول سواء في الحكم

ثمَّ الأمر بالضرب أمر بجنس تصرف معلوم

وحكم اسم الجنس أن يتناول الأذنى عند الإطلاق ويحتمل كل الجنس وعلى هذا قلنا

إذا حلف لا يشرب الماء يحنث بشرب أدنى قطرة منه ولو نوى به جميع مياه العالم صحت نيته

ولهذا قلنا إذا قال لها طلقي نفسك فقالت طلقت يقع الواحدة ولو نوى الثلاث صحت نيته

وكذلك لو قال الآخر طلقها يتناول الواحدة عند الإطلاق ولو نوى الثلاث صحت نيته ولو نوى الثنتين لا يصح إلا إذا كانت النكحة أمة فإن

نية الثنتين في حقها نية بكل الجنس

ولو قال لعبد تزوج يقع على تزوج امرأة واحدة ولو نوى الثنتين صحت نيته لأن ذلك كل الجنس في حق العبد

ولا يتأتى على هذا فصل تكرار العبادات فإن ذلك لم يثبت بالأمر بل بتكرار أسبابها التي يثبت بها الوجوب والأمر

لطلب أداء ما وجب في الذمة بسبب سابق لا لإثبات أصل الوجوب وهذا بمنزلة قول الرجل أدثن المبيع وأد نفقة الزوجة فإذا وجبت العباداة

بسببها فتوجه الأمر لأداء ما وجب منها عليه ثمَّ الأمر لما كان يتناول الجنس

يتناول الجنس ما وجب عليه ومثاله ما يقال إن الواجب في وقت الظهر هو الظهر فتوجه الأمر لأداء ذلك الواجب ثمَّ إذا تكررت الوقت تكرر

الواجب فيتناول الأمر ذلك الواجب الآخر ضرورة تناوله كل الجنس الواجب عليه صوماً كان أو صلاة فكان تكرار العباداة المتكررة بهذا

الطريق لا بطريق أن الأمر يقتضي التكرار

بحث نوعي المأمور به مطلق ومقيد

مطلق عن الوقت ومقيد به

وحكم المطلق أن يكون الأداء واجباً على التراخي بشرط أن لا يفوته في العمر وعلى هذا قال محمد في الجامع

لو نذر أن يعتكف شهر أنه أن يعتكف أي شهر شاء

ولو نذر أن يصوم شهر أنه أن يصوم أي شهر شاء

وفي الزكاة وصدقة الفطر والعشر المذهب المعلوم أنه لا يصير بالتأخير مغرطاً فإنه لو هلك النصاب سقط الواجب والحادث إذا ذهب ماله

وصار فقيراً كفر بالصوم

وعلى هذا لا يجب قضاء الصلوة في الأوقات المكرهة لأنه لما وجب مطلقاً وجب كاملاً فلا يخرج عن العهدة بأداء الناقص فيجوز

العصر عند الاحمرار أداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخي رح أن موجب الأمر المطلق

الوجوب على الفور والخلاف معه في الوجوب ولا خلاف في أن المسارعة إلى الائتثار مندوب إليها

بحث نوعي المأمور به مطلق ومقيد وحكمها

وأما الموقت فنوعان

نوع يكون الوقت ظرفاً للفعل حتى لا يشترط استيعاب كل الوقت بالفعل كالصلوة

ومن حكم هذا النوع أن وجوب الفعل فيه لا ينافي وجوب فعل آخر فيه من جنسه حتى لو نذر أن يصلي كذا أو كذا ركعة في وقت الظهر لزمه

ومن حكمه أن وجوب الصلوة فيه لا ينافي صحة صلوة أخرى فيه حتى لو شغل جميع وقت الظهر لغير الظهر يجوز

وحكمه أنه لا يتأذى المأمور به إلا بنية معينة لأن غيره لما كان مشروعا في الوقت لا يتعين هو بالفعل وإن ضاق الوقت لأن اعتبار النية

باعتبار الثبات المزاحم وقد بقيت المزا حمة عند ضيق الوقت

والنوع الثاني ما يكون الوقت معياراً له وذلك فصل الصوم فإنه يتقدر بالوقت وهو اليوم

وَمِنْ حَكْمِهِ أَنْ الشَّعْرَ إِذَا عِينَ لَهُ وَقْتًا لَا يَجِبُ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ وَلَا يَجُوزُ إِدَاءُ غَيْرِهِ فِيهِ حَتَّى أَنْ الصَّحِيحَ الْمُقِيمَ لَوْ وَقَعَ
إِمْسَاكُهُ فِي رَمَضَانَ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ لَا عَمَّا نَوَى
وَإِذَا انْدَفَعَ الْمَزَاحِمُ فِي الْوَقْتِ سَقَطَ اشْتِرَاطُ التَّعْيِينِ فَإِنْ ذَلِكَ لِقَطْعِ الْمُرَاحَةِ وَلَا يَسْقُطُ أَصْلُ النِّيَّةِ لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ لَا يَصِيرُ صَوْمًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ
بِحَثِّ أَحَدٍ نَوْعِي الْمَأْمُورِ بِهِ أَيْ الْمُقْبِدِ

فَإِنْ الصَّوْمُ شَرْعًا هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ نَهَارًا مَعَ النِّيَّةِ
وَإِنْ لَمْ يَعِينَ الشَّعْرَ لَهُ وَقْتًا فَإِنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْوَقْتُ لَهُ بِتَّعْيِينِ الْعَبْدِ حَتَّى لَوْ عِينَ الْعَبْدُ أَيَّامًا لِقَضَاءِ رَمَضَانَ لَا تَتَعَيَّنُ هِيَ لِلْقَضَاءِ وَيَجُوزُ فِيهَا
صَوْمُ الْكُفَّارَةِ وَالنَّفْلِ وَيَجُوزُ قَضَاءُ رَمَضَانَ فِيهَا وَغَيْرَهَا
وَمِنْ حَكْمِ هَذَا النَّوعِ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ النِّيَّةِ لَوْجُودِ الْمَزَاحِمِ
ثُمَّ لِلْعَبْدِ أَنْ يُوجِبَ شَيْئًا عَلَى نَفْسِهِ مَوْقِفًا أَوْ غَيْرَ مَوْقِفٍ وَلَيْسَ لَهُ تَغْيِيرُ حَكْمِ الشَّعْرِ
مِثَالُهُ إِذَا نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا بِعَيْنِهِ لَزَمَهُ ذَلِكَ
وَلَوْ صَامَهُ عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ أَوْ عَنْ كُفَّارَةِ يَبِينُهُ جَازٍ لِأَنَّ الشَّعْرَ جَعَلَ الْقَضَاءَ مُطْلَقًا فَلَا يَتِمَكَّنُ الْعَبْدُ مِنْ تَغْيِيرِهِ بِالتَّقْيِيدِ بِغَيْرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ
وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا مَا إِذَا صَامَهُ عَنْ نَفْلِ حَيْثُ يَقَعُ عَنْ الْمُنْذُورِ لَا عَمَّا نَوَى لِأَنَّ النَّفْلَ حَقُّ الْعَبْدِ إِذْ هُوَ يَسْتَبِدُّ بِنَفْسِهِ مِنْ تَرْكِهِ وَتَحْقِيقُهُ فَجَازٍ
أَنْ يُؤْثِرَ فَعْلُهُ فِيهَا هُوَ حَقُّهُ لَا فِيمَا هُوَ حَقُّ الشَّعْرِ
وَعَلَى اعْتِبَارِ هَذَا الْمَعْنَى قَالَ مَشَايِخُنَا إِذَا شَرَطَا فِي الْخُلْعِ أَنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا سُكْنَى سَقَطَتِ النَّفَقَةُ دُونَ السُّكْنَى حَتَّى لَا يَتِمَكَّنَ